إقليم كردستان: مع الحكم القضائي أياً كان

خبراء قانونيون يؤكدون أنّ الخلاف بشأن تنفيذ الأحكام بحق مداني الأنفال يمكن حلّه عبر البرلمان

بغداد/ الوكالات

نأت حكومة إقليم كردستان، بنفسها عن الدخول فى الجدل الدائر حول إعدام المدانين الثلاثة في قضية الأنفال وقالت إن الشعب الكردي مع الحكم القضائي بحق المتهمين مهما كان، في حين اكد خبير قانوني وآخر دستوري ان البرلمان هو الجهة الوحيدة القادرة على إصدار عفو أو تخفيف الحكم.

لكن عضو لجنة قانونية بالبرلمان بينت أن الأمر يتطلب أن يتقدم القضاء بطلب للبرلمان لإجراء تعديل، دون ان تستبعد حسم الأمر سياسيا وليس قانونيا.

وقال المتحدث الرسمي باسم حكومة اقليم كردستان، الجمعة، إن "حكومة الاقليم لن تتدخل في شؤون القضاء والاحكام الصادرة بحق المدانين في قضية الانفال"، وقال جمال عبد الله في بيان له إن "الكرد في إقليم كردستان مع الحكم القضائي الصادر بحق المتهمين أيا كان الحكم، إعداما أو تخفيفا".

وكانت المحكمة الجنائية العراقية العليا قد قضت في حزيران الماضي، بالاعدام بحق كل من على حسن المجيد وسلطان هاشم أحمد وزير الدفاع الاسبق وحسين رشيد التكريتي معاون رئيس أركان الجيش السابق لإدانتهم بارتكاب جرائم ابادة. كما تضمنت الاحكام السجن مدى الحياة لكل من صابر عبد العزيز الدوري مدير الإستخبارات العسكرية إبان حملات الأنفال، وفرحان مطلك الجبوري رئيس الإستخبارات في المنطقة الشمالية، فيما تمت تبرئة طاهر توفيق العاني محافظ الموصل ابان حملات الانفال.

ودانت المحكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أسفرت عن استشهاد وتشريد آلاف الأكراد، خلال عامي (١٩٨٨- ١٩٨٩)، فيما سمي بعمليات الأنفال.

وأكد خبير قانوني وآخر دستوري أن المخرج القانوني الوحيد لحل معضلة عدم تنفيذ حكم الاعدام بالمدانين في قضية الانفال والصادرة عن المحكمة الجنائية العراقية العليا، دون المس باستقلالية القضاء وسيادة القانون، هو أن يسن مجلس النواب العراقي قانونا يخفف أو يلغي العقوبة.

وقال الخبير القانوني طارق حرب إن "الوسيلة الوحيدة هى أن يصدر مجلس النواب، وبصفته الجهة التشريعية، قانونا يلغي او يخفف حكم الاعدام بحق المدانين"، مؤكدا أن "القانون لن يكون عاما، بل يجب أن تذكر فيه اسماء من يراد لهم تخفيف أو الغاء العقوبة"، وقال إن "مجلس النواب له حق الرفض أو القبول أو تحديد من يريد من الثلاثة التخفيف عنه". ولفت حرب الى أن ذلك "لا يعني إعفاء المدان الذي يتم تخفيف الحكم عنه من محاكمته في القضايا اللاحقة والمطلوب فيها".

من جانبه، قال الخبير الدستوري حسن الياسري إن "موقف الحكومة في الإصرار على تنفيذ أحكام الاعدام، قانوني ويتماشى مع الدستور". وقال الياسري إنه "لا بد من العودة للدستور العراقي، الذي يؤكد على استقلالية القضاء"، وتابع أن "الدستور في احكامه الختامية أشار إلى أن المحكمة الجنائية العراقية العليا ، مستقلة عن القضاء". وقال إن هذا يعني "أن تنفيذ أحكام الإعدام تحتاج إلى مصادقة رئاسة الجمهورية، لكن ليس الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية العليا"، وأضاف أن "أحكام هذه المحكمة تكون (باتة) ولاتحتاج الى مصادقة هيئة رئاسة الجمهورية".

واتفق الياسري مع حرب في أن المخرج القانوني الوحيد لعدم تنفيذ الاحكام بحق المدانين هو سن مجلس النواب قانوناً بذلك. وقال "هذا لن يؤثر في استقلالية القضاء، لكن باعتقادي أن تدخل السلطة التنفيذية سيؤثر".

لكن نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي كان له رأي آخر ،حيث جدد التأكيد على أن أحكام الإعدام تحتاج الى تصديق هيئة رئاسة الجمهورية، وقال ردا على الاتهامات الموجهة إلى رئاسة الجمهورية بخرق الدستور لعدم موافقتها على تنفيذ أحكام الإعدام في حق المدانين بقضية الأنفال إن تنفيذ تلك الأحكام "لا يتعلق بالجهة المكلفة بسجن أو تسليم المدانين (في إشارة إلى القوات الأمريكية التي تحتجز المدانين)، بل يتعلق باستكمال الإجراءات الشكلية لتنفيذ الحكم."

واوضح عبد المهدي في بيان أصدره مكتبه الثلاثاء، أن استكمال تلك الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الحكم يكون "بإصدار مرسوم جمهوري (يصادق على التنفيذ) استناداً إلى رأي الجهات الدستورية والقانونية العراقية المكلفة بذلك، بموجب الدستور والقانون، والتي يجب العودة إليها، وليس إلى غيرها إطلاقاً.. مهما كانت مكانته التشريعية أو التنفيذية أو القضائية". وختم قائلا إن رأي المحكمة الإتحادية وشورى الدولة "كان واضحاً في لزومية المرسوم الجمهوري، وذلك ما لم يصدر رأي دستوري وقانوني من الجهات ذات الإختصاص يرى غير ذلك".

من ناحيتها، قالت عضوة اللجنة القانونية في البرلمان إيمان الاسدي إن اصدار البرلمان لقانون تخفيف أو إلغاء يتطلب تقديم مجلس القضاء الاعلى أو المحكمة الجنائية الخاصة طلبا بذلك.

وقالت الاسدي "كقانونية اتكلم بعيدا عن الاحزاب والتكتلات.. فمن الناحية القانونية ليس هناك أي تخريج، وليس هناك اية سلطة على القضاء العراقي بحكم فصل السلطات، نحن سلطات منفصلة، كل سلطة لها دورها ولها آلياتها وهي منفصلة عن الاخرى، وخصوصا القضاء، فالقضاء لاسلطان عليه الا القانون، أي أن القضاء لاسلطة عليه الا القضاء". ولفتت الاسدي الى أن الأمر يتطلب أن يتقدم مجلس القضاء الى مجلس النواب بطلب اصدار قانون للعفو أو التخفيف، وقالت إن "اصدار قرار من مجلس النواب يعد تدخلا في القضاء، إلا اذا طلب القضاء نفسه تعديلا بالقانون." مشيرة إلى أن ذلك سبق أن حدث حيث تم إجراء تعديلات على بعض القوانين. واستدركت "لكن عليهم تقديم طلب الى مجلس النواب وهو يقوم بالتصويت"، وأضافت "في حين أن الحكومة سلطة تنفيذية ليس لها سوى تنفيذ ما يصدر من قرارات".

ولم تستبعد الاسدي أن تتم تسوية الأمر سياسيا، وقالت "من الناحية السياسية ممكن حدوث أي شيء كالتدخل لصياغة قانون بالأمر، وربما يكون الأمر غير مستبعد اطلاقا، ولكن قانونيا لا سند ولاغطاء شرعيا لموضوع كهذا حتى الآن".

وقالت الحكومة على لسان الناطق الرسمي على الدباغ، الثلاثاء الماضية إن "المحكمة الجنائية العليا تتمتع باستقلالية تامة حتى عن مجلس القضاء الاعلى والسلطة التنفيذية"، واوضح الدباغ أن "المحكمة الجنائية اصدرت حكمها فيما يخص المدانين بقضية الانفال وان السلطة التنفيذية امام امر قضائي واجب التنفيذ". لكنه اشار في الوقت نفسه إلى أن المطالبة بتخفيف الحكم عن بعض المدانين تحت عنوان المصالحة الوطنية هو مطلب تدرسه الحكومة وأن رئيس السلطة التنفيذية لايمانع من ايجاد مخرج قانوني بتخفيف الحكم بشرط أن لايتم خرق القانون، لان ذلك سيكون سابقة خطيرة حتى مع الاقرار بحسن نية مقاصد ومشروعية مطلب تخفيف الحكم.

برلماني: العقود النفطية التي وقعتها حكومة كردستان دستورية وقانونية

بغداد/ AKI

قال عضو مجلس النواب عن كتلة التحالف الكردستاني بازيد حسن عبد الله إن العقود التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع الشركات الاجنبية النفطية تعتبر "عقوداً دستورية وقانونية" ليس من حق وزير النفط في الحكومة المركزية الاعتراض عليها.

وأضاف عبد الله، الذي يشغل عضوية لجنة النفط والغاز في البرلمان ،أن "المادة ١١٠ من الدستور العراقي حددت صلاحيات الحكومة المركزية لكنها لم تشر الى قطاع النفط بالتحديد، إضافة إلى أن المادة ١١٤ من الدستور حددت الصلاحيات المشتركة بين الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم وهي أيضا لم تتطرق الى موضوع النفط، فيما تنص المادة ١١٥ على انه في حال حدوث صراع او نزاع مابين الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم فان الاولوية تكون لصالح حكومة الاقليم"، على حد قوله.

وأوضح عبد الله ان "المادة ١١١ من الدستور تقول ان النفط الموجود في الاقاليم والمحافظات يعتبر ملكاً للشعب العراقي وكذلك المادة ١١٢ تؤكد على قيام الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم بادارة الحقول الحالية معا، لكن هذه المادة اغفلت موضوع الحقول التي يتم اكتشافها لاحقا".

وأردف قائلا إن "المادة ٤٧ من قانون النفط والغاز، الذي من المؤمل التصويت عليه قريبا، تقول إن بدء العمل بهذا القانون سيكون خلال تسعين يوماً من خلال تشكيل هيئة مختصة في الاقاليم تراجع العقود المبرمة مع الشركات الاجنبية ثم ترسل دراسة عن هذه العقود الى المجلس الاتحادي للنفط والغاز الذي سيقوم بدوره بتقديم الدراسة الى مكتب المستشارين المستقلين للتأكد من مطابقة العقود للقانون" أو عدمه.

وأشار عبد الله إلى أن "اعتراض وزير النفط حسين الشهرستاني ليس سوى رأي شخصي لانه سئل قبل اسبوعين في لجنة النفط والغاز عن رأيه في العقود النفطية المبرمة في الاقاليم فأجاب ان هذا شيء يخصهم لكنه من جانب آخر يصرح لوسائل الاعلام بغير ذلك".

وأبدى عضو مجلس النواب "استغرابه" لهذه التصريحات خاصة وان "عائدات النفط ستذهب الى خزينة الحكومة المركزية ليتم توزيعها على المناطق حسب النسب السكانية". وقال إن "التحالف الكردستاني شدد على ضرورة اقرار قانون النفط والغاز الا ان بعض الكتل السياسية تعارض ذلك لغايات شخصية"، دون أن يسمي أياً منها.

وكان وزير النفط حسين الشهرستاني قد صرح، على هامش اللقاء الوزاري لمنظمة أوبك الذي عقد في الرياض الخميس، بان الشركات التي وقعت عقودا مع حكومة اقليم كردستان دون موافقة الحكومة المركزية في بغداد لن تحظى بأي فرصة للعمل مع المؤسسات الحكومية العراقية في المستقبل وهي لن يسمح لها بتصدير النفط المستخرج من هذه الحقول.

وكانت حكومة إقليم كردستان قد وقعت سبعة عقود لإنتاج النفط مع شركات أجنبية بعد اكتشاف عدد من الحقول النفطية في اربيل والسليمانية.

الاتحاد الأوروبي يسعى الى تدريب قوات شرطة كردستان

اربيل/ PNA

أكد مصدر في وزارة الداخلية بحكومة إقليم كردستان أن موفد الإتحاد الأوروبي إيلكا اوسيتالو لدى بغداد أبدى إستعداده لفتح دورات خاصة لتدريب قوات شرطة الاقليم كردستان.

وقال الموقع الرسمي لحكومة الاقليم نقلا عن المصدر ، انه فتح هذه الدورات، بغية رفع قدراتها في إطار الدعم الأوروبي للنهوض بقدرات القوات الأمنية العراقية. وأشار المصدر إلى أن السفير أوسيتالو أكد ذلك خلال لقائه بوزير الإقليم للشؤون الداخلية كريم سنجاري في ديوان وزارة الداخلية. وثمن الوزير خلال اللقاء مواقف الإتحاد الأوروبي "الداعمة"، مؤكدا أن وزارة داخلية كردستان ستقدم جميع التسهيلات اللازمة لمشاركة فعالة في تلك الدورات.

بدء حملة لزراعة الأشجار في أربيل

اربيل/ الوكالات

بدأت في اربيل، حملة لزراعة الاشجار في الجزرات الوسطية من اجل اعطاء جمالية إلى المدينة ضمن المبالغ المخصصة لميزانية تنمية الاقاليم عام ٢٠٠٧,

وقال محافظ أربيل نوزاد هادي في تصريح صحفي "نقوم بزرع ١٣٠٠ شتلة اشجار على الطريق الرئيس بين أربيل وكركوك لجعل مدينة أربيل اكثر جمالا."

مشيرا إلى انه تم استيراد هذه الشتلات من سوريا بمبلغ ٣٠٠ مليون دينار عراقي." ما يعادل (٢٤٠ الف دولار أمريكي).

ومن جانبه، قال نوزاد البرزنجي مدير الحدائق والمتنزهات في أربيل إن الاراضي المخصصة للزراعة في المدينة تشكل نسبة ١٣ ٪ ولكن المزروعة لحد الآن ١٠ ٪ ، وأضاف ان العدد الحالي للحدائق هو ١٠٣ حدائق.. فضلا عن متنزهي المنارة والشهيد سامي عبدالرحمن.

أردوغان: الجنود الاتراك ما زالوا يحاربون داخل البلاد

حرس الحدود: الدبابات التركية أجرت مناورات على الحدود وانسحبت لثكناتها

دهوك/ الوكالات

قال مصدر مسؤول في قوات حرس الحدود بمحافظة دهوك إن الدبابات التركية التي اقتربت من الحدود الدولية مع العراق صباح الجمعة عادت الى ثكناتها العسكرية بحلول المساء بعد أن قامت بمناورة عسكرية محدودة.

تأتي هذه التحركات التركية على الحدود على خلفية تهديداتها باجتياح المناطق الحدودية لاقليم كردستان بدعوى تعقب عناصر حزب العمال الكردستاني المحظور المتمركزين في مناطق جبلية على الحدود بين البلدين.

وقال المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، إن "القوات التركية تلك أجرت مناورة عسكرية محدودة وقصيرة المدة داخل الحدود التركية في المنطقة من المثلث الحدودي العراقي التركي السوري، وبعدها انسحبت إلى ثكناتها القريبة من منطقة سلوبي التركية"، واضاف المصدر أن "هذه المناورات اعتيادية وتجري باستمرار من الجانب التركي". وكان مسؤول في قوات حرس الحدود وشهود عيان في قضاء زاخو التابع لمحافظة دهوك ذكروا أن دبابات تركية شوهدت، الجمعة، تقترب من الحدود العراقية. وذكر العقيد حسين تمر أن "أكثر من (١٧) دبابة تركية اقتربت، صباح الجمعة، على بعد ثلاثة كيلومترات من الحدود العراقية التركية". من جانبهم، قال شهود عيان من قرية (قرغولة) غربي القضاء، المحاذية للحدود الدولية العراقية مع تركيا، إنهم تفاجأوا بوجود دبابات تركية بالقرب من الحدود حيث تقع قريتهم.

من جانب آخر، قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان "أن الجنود الأتراك ما زالوا يحاربون داخل الحدود التركية، وأنه لا توجد أي خطة قريبة للقيام بعملية عسكرية خارج الحدود".

واضاف اردوغان "ان الجنود على تنسيق مع قيادة أركان الجيش، وإن هدفهم الأساس هو نزع السلاح في المناطق الداخلية".

وأشاد اردوغان بالتطورات الإيجابية الحاصلة في إقليم كردستان من النواحي السياسية والدبلوماسية والعسكرية، حيث يتم القيام بالمطلوب حسب قوله. ودعا الجميع الى الثقة بأقواله. كما وألمح اردوغان الى أنه راض على تصريحات دنيز بايكال رئيس حزب الشعب الجمهوري بشأن إقليم كردستان، حيث أن بعض القيادات السياسية التي كانت تدعو إلى الحلول العسكرية يطالبون الآن بأمور كنا نحن ندعو الى تحقيقها منذ مدة. كما رفض أردوغان إقتراحات أحزاب المعارضة في البرلمان بشأن رفع حصانة البرلمانيين الاكراد الأعضاء في البرلمان التركي التابعين لحزب التجمع الديمقراطي.

إقبال منقطع النظير.. وتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية

اختتام أعمال معرض كردستان الدولي الثالث لإعادة إعمار العراق

السليمانية/ حسين النجم

اختتمت اعمال معرض كردستان الدولي الثالث لاعادة اعمار العراق ٢٠٠٧ ، المقام في مدينة السليمانية للفترة من ١١ ١١ ولغاية ١٤-١١-٢٠٠٧، فعالياته بنجاح منقطع النظير، حيث كانت هناك مشاركة واسعة للشركات العراقية والعالمية بمختلف الانشطة الاقتصادية وبتنوع الاختصاصات.. وثمنت الشركات دور غرفة التجارة والصناعة العراقية الامريكية لرعايتها هذا الكرنفال الاقتصادي الكبير الذي يؤشر استعداد هذه الشركات للاسهام الفاعل والحقيقي في اعادة اعمار العراق و ابراز دوره الحضاري .

وشارك في المعرض ٢٦٧ شركة، منها (٤٠) مؤسسة وشركة حكومية و ٢٢٧ شركة من القطاع الخاص.

وقال مدير غرفة التجارة والصناعة العراقية الامريكية رعد عمر (ان المعرض حقق النتائج التي كنا نأمل ان نحصل عليها ، الا وهي خدمة القطاع الخاص ، ومن ثم المساهمة في اعادة اعمار العراق ، والملاحظ ان العديد من الشركات العراقية والاجنبية، وحتى شركات القطاع العام خرجت بانطباعات ايجابية، عبر عقد العديد من الصفقات التجارية، وتبادل الخبرات، والتدريب ... الخ ، ونتمنى ان نحقق نجاحاً قادماً في بغداد عبر معرضنا القادم (BUSNCE TO BUSNCE 2008)، مطلع العام القادم، ونريد من خلاله دعم القطاع الخاص العراقي في بغداد، وبمشاركة شركات عالمية في المجالات كافة).

وعقدت بعض الشركات اتفاقات وعقوداً تجارية ضمن نشاط المعرض، وتعاونا مشتركا في مجال الاعمار والتكنولوجيا والمصارف والاستيراد ومن مناشئ عالمية . ومن ضمن الشركات التي حققت عقوداً شركة سرسنك لنصب المحطات الكهربائية، حيث ابرمت ثلاثة عقود مع شركات لنصب محطات كهربائية داخل العراق، كما هناك مذكرة تفاهم بين شركة الاتصالات الالكترونية، التابعة الى وزارة الصناعة والمعادن العراقية، وشركة (ICS) تكنلوجي وهي فرع لشركة امريكية لصناعة الحاسبات (DELL)، كذلك مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون، كانت مشاركاً فاعلاً في المعرض واستطاعت الحصول على العديد من الوكالات التجارية لدور عرض دولية وعربية شاركت في المعرض، اضافة الى انها وقعت عقوداً مع دور للنشر والتوزيع في بغداد والمحافظات، و شركة (World Come) للتجارة العامة وشركة دلتا وهم وكلاء رئيسيون لنوكيا للاتصالات، وشركة فائق معروف للادوية والمستلزمات الطبية، و شركة مقصود صالح (تجارة عامة) ووقعت مذكرتي تفاهم مع شركة نيدنيس (للعطور) و مع د.عبد المطلب كريم مدير شركة (البان) للتبادل المنفعي والسلعي، و مذكرات تفاهم لشركة باب الفرج مع مديرية امن السليمانية لتجهيزها بالملابس العسكرية ومسلتزمات عمل القوات الامنية ،ومع لواء رزكار لتجهيز المديرية بملابس خاصة للشرطة، ومع مديرية مرور السليمانية لتجهيزها بملابس زي المرور، و اتفاقية تفاهم مع العقيد ريو انور لتجهيز دائرته بالدروع والخوذ المقاومة للمتفجرات وهناك مذكرتا تفاهم للشركة العراقية لتصنيع البيوت الجاهزة مع شركتين في كردستان لبناء عدة دور جاهزة.

واشار رئيس اتحاد المستوردين الشيخ مصطفى عبدالرحمن ان اتحاده يشرف على العقود الإقتصادية ومذكرات التفاهم والبروتوكولات المنضوية تحت راية الاتحاد.

وكان هناك حضور متميز للشركات التي في المعرض منها مجموعة نورهم الأستثمارية ابدت تعاوناً مع مؤسسات وقطاعات مختلفة، سواء كانت حكومية ام من القطاع الخاص، الا إن بعض الشركات احجمت عن ذكر الارقام ومبالغ العقود لاسباب خاصة. الشركات واصحاب النشاطات الاقتصادية كانوا في فرح ومتفائلين بمعرضهم الثاني في السليمانية والثالث في المنطقة، و اجمعوا بثقة عالية بنجاح المعرض وبتفوق ساحق، والدليل الحضور الكثيف للعديد من الشركات، اما الزائرون فكانوا يدخلون حشوداً حشودا، مبتهجين بمعرضهم الذي اعتبروه الواجهة الحضارية الاولى لمدينتهم السليمانية، لما امتاز به من حسن ادارة وتنظيم جيدين، وكلهم يريدون ويطالبون بتمديد مدة المعرض ليطلع عليه اكبر عدد من المستفيدين، أما المحال التجارية في المعرض فكان الإقبال عليها شديداً من المتبضعين، كذلك رأينا اساتذة الجامعات يعقدون صفقات مع (مكتب الذاكرة) لتوفير الكتب الضرورية والمهمة لطلابهم في جامعة السليمانية من علمية وتكنولوجية وطبية وثقافية، وهذا دليل على ان المعرض متكامل من جميع نواحيه وبما يحتاجه الفرد ومؤسسات الدولة وحتى خارج العراق.